الأمم المتحدة

A/C.5/61/SR.53

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
23 July 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يوسفي . . . . . (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-35877 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة (تابع) (A/61/556/Add.1)

١ - **الرئيسة:** أشارت إلى أن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية قد أطلع اللجنة، في جلستها الخمسين، التي عُقدت في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، على الحالة المالية الراهنة للمنظمة، وقالت إن بيانها صدر بوصفه تقريرا للأمين العام تحت الرمز A/61/556/Add.1.

٢ - **السيد توما (ألمانيا):** تكلم باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين تركيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وأيسلندا وليختنشتاين ومولدوفا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يودّ أن يشدد على أن كل دولة من الدول الأعضاء مسؤولة عن دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، وفي المواعيد المحددة، وبدون شروط.

٣ - ونبه إلى وجود أسباب تبعث على القلق، مع أن الحالة المالية للمنظمة كانت في عام ٢٠٠٦ أفضل عموما مما كانت عليه في عام ٢٠٠٥. ففي المقام الأول، تتسم حالة الميزانية بالاضطراب. ومع أن ١٣٩ دولة من الدول الأعضاء، بما فيها جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي البالغ عددها ٢٧ عضوا، قد دفعت اشتراكاتها المقررة للميزانية العادية بالكامل بنهاية عام ٢٠٠٦، إلا أن المبلغ الكلي المستحق على ٥٣ دولة من الدول الأعضاء هو ٣٦١ مليون دولار، تتجاوز النسبة المستحقة منه على ثلاث من الدول الأعضاء فقط ٩٠ في المائة. وأضاف أنه في المقام الثاني، فإن متأخرات حفظ السلام التي بلغت ١,٩ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٦، قد خلّفت أثرا سلبيا على عمليات حفظ السلام، كما كانت المنظمة بنهاية عام ٢٠٠٦، مدينة بمبلغ بليون دولار للبلدان المساهمة بقوات.

٤ - وأكد على الحاجة إلى حصول المنظمة على مستحقاتها كاملة وفي المواعيد المحددة بغية التخطيط للميزانيات المعتمدة من الجمعية العامة وتنفيذها، ولكنها تجد نفسها في حلقة مفرغة عاما تلو الآخر. واعتبر أنه ما لم تتغير أنماط التسديد لدى الدول الأعضاء، فإن عمليات حفظ السلام ستتأثر وستظل البلدان المساهمة بقوات تعاني من تأخر حصولها على مستحقاتها. واعتبر أن الاتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يقبل بما يجري من احتفاظ بالمبالغ الخاصة بحسابات بعثات حفظ السلام المقفلة بسبب تأخر بعض الدول الأعضاء في تسديد اشتراكاتها المقررة أو عدم تسديدها.

٥ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يدرك أن الاشتراكات المقررة لعمليات حفظ السلام تصدر بشكل منفصل لكل عملية وفي فترات مختلفة خلال العام، مذكرا بأن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، في الجلسة الخمسين للجنة، قد أشار إلى عدم إمكانية التنبؤ بالطلب على عمليات حفظ السلام. واستدرك فلاحظ أن بعض الدول الأعضاء شكّلت قدوة من خلال تسديد اشتراكاتها في المواعيد المحددة.

٦ - وشدد على الأهمية القصوى للمخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي تناقشه اللجنة منذ عام ٢٠٠٠. واعتبر أن عملية اتخاذ القرار طال أمدها، حيث جرى اعتماد استراتيجية المخطط في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وجرى اعتماد الميزانية البالغة ١,٩ بليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبي يثق بأن المشروع سيُنفّذ في الموعد المحدّد وبموجب قرارات الجمعية العامة. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يتوقع أن تدفع جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة لتمويل المشروع، معربا عن

تقديره لكون ١٦٨ دولة منها قد قامت، حتى الآن، بتسديد ما مجموعه ٣٣١ مليون دولار.

٧ - وأكد أن الاتحاد الأوروبي يرى أن المنظمة لا يمكن أن تؤدي مهامها التي تتزايد باستمرار والتي تنطوي على تحديات، إلا إذا وفت جميع الدول الأعضاء بالتزامها دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي المواعيد المحددة وبدون شروط. واختتم قائلا إن الاتحاد الأوروبي، نظرا لكونه يدفع نسبة ٤٠ في المائة من جميع الاشتراكات المقررة للمنظمة، يتوقع من الأمانة العامة أن تبدي الالتزام نفسه فتستخدم موارد الدول الأعضاء بأكثر الطرق قابلية للمساءلة وأكثرها كفاءة وفعالية.

٨ - **السيد حسين** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فشدد على أن تسديد الاشتراكات المقررة بالكامل، وفي المواعيد المحددة وبدون شروط يُعدّ التزاما بموجب ميثاق الأمم المتحدة كما يُعدّ مسؤولية مشتركة بين كل الدول الأعضاء. فتسديد المدفوعات هذا يشكل شرطا مسبقا لكي تضطلع المنظمة بعملها بسلاسة وتنفذ جميع أوجه ولايتها.

٩ - وأشار إلى أن تقرير الأمين العام الذي أعلن فيه تحسّن الحالة المالية للمنظمة في عام ٢٠٠٦ شكل عاملا مشجّعا بالنسبة للمجموعة، ومع ذلك فإن المجموعة تبقى قلقة لأن حالة الميزانية العادية في منتصف أيار/مايو ٢٠٠٧ أضعف مما كانت عليه في الوقت نفسه من عام ٢٠٠٦، ولأن الاشتراكات المقررة غير المسددة بلغت ٣٦١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أي أكثر بمبلغ ٢٨ مليون دولار مما كانت عليه في العام السابق. وأعرب عن ترحيب المجموعة بالتحسّن الذي شهدته الحالة المالية لعمليات حفظ السلام، ولكنها تود أن تحصل على توضيح من الأمانة العامة بشأن أثر الرصيد النقدي الحالي على ولايات عمليات حفظ السلام حتى نهاية عام ٢٠٠٧.

١٠ - وأضاف قائلا إن المجموعة، إذ تلاحظ الأثر السلبي الذي يخلّفه التأخر في تسديد المستحقات لبعض عمليات حفظ السلام أو عدم تسديدها، تشدد على وجوب أن تسعى الدول الأعضاء إلى دفع اشتراكاتها بالكامل وفي المواعيد المحددة، لأن تنفيذ عمليات حفظ السلام لولاياتها يُعدّ أمرا ملحا، ولأن عمليات حفظ السلام تواجه تحديات ميدانية، ولأن حفظ السلام يعد، بطبيعته، نشاطا لا يمكن التنبؤ به.

١١ - ونبَّه إلى أن المنظمة تدين بمبلغ بليون دولار للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وبمعدات مملوكة لوحدات، فهذه المسألة تثير قلقا عميقا لدى المجموعة، لأن حفظة السلام يستحقون التقدير على عملهم الذي غالبا ما يتم في ظروف قاسية. وطالب المنظمة أن تتعامل مع تسديد المستحقات كاملة إلى البلدان المعنية باعتباره أولوية على الصعيد المالي. ودعا الأمين العام والدول الأعضاء إلى وضع الصيغة النهائية لمذكرات التفاهم ذات الصلة بالأمر.

١٢ - وقال إن المجموعة ترحب بزيادة عدد الدول الأعضاء التي دفعت اشتراكاتها إلى المحكمتين الدوليتين في عام ٢٠٠٦، وتتمنى أن يتواصل هذا الاتجاه الإيجابي في عام ٢٠٠٧، مما يمكّن المحكمتين من استكمال ولايتهما النبيلة في ظل ظروف تُعد صعبة. وأعرب عن ترحيب المجموعة بالمعلومات المستكملة عن الحالة المالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، غير أنها تود أيضا الحصول على معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز في عملية التنفيذ. وأضاف أن المجموعة تتمنى أن يستمر الاتجاه الحالي في التسديد وأن يتم تنفيذ المشروع بدون المزيد من التأخير وبموجب قرارات الجمعية العامة.

١٣ - وأكد أن المجموعة باقية على التزامها بتعزيز الأمم المتحدة وتمكينها من تنفيذ ولاياتها بأكثر الطرق فعالية وكفاءة. وشدد على تعهّد المجموعة بالوفاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي المواعيد المحددة وبدون شروط، مسلطا الضوء على تعاطفها مع الدول الأعضاء التي لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها بسبب ظروف اجتماعية واقتصادية خارجة عن سيطرتها. واختتم قائلا إن المجموعة تحثّ الدول الأعضاء كافة، ولا سيما المساهم الرئيسي، على الالتزام مجددا بالوفاء بالالتزامات التي يمليها عليها الميثاق.

١٤ - **السيدة سوني** (كندا): تحدثت أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فذكّرت بأن اللجنة تتلقى إحاطات حول وضع المنظمة المالي مرتين في العام وبأن وفود أستراليا وكندا ونيوزيلندا تدعو جميع الدول الأعضاء مرتين في العام إلى الوفاء بما عليها بموجب الميثاق من التزام بتسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي مواعيدها ودون شروط. إلا أن هذه الدعوة لم يكن لها تأثير يذكر، واستمرت المبالغ المستحقة للمنظمة على أعضائها في الزيادة. وهذا وضع لا يمكن قبوله. وأضافت أنه بينما تتفهم أستراليا وكندا ونيوزيلندا ما قد تواجهه الحكومات من صعوبات في الوفاء بجميع ما عليها من التزامات مالية محلية ودولية، فإن حكومات أستراليا وكندا ونيوزيلندا هي نفسها تواجه تحديات مماثلة. ودعت اللجنة إلى القيام بالمزيد للتخفيف من الأعباء المالية، وذلك بممارسة الانضباط في الميزانية وتحديد الأولويات والقضاء على الازدواجية داخل المنظمة.

١٥ - **السيد فيرمين** (الجمهورية الدومينيكية): تحدث باسم مجموعة ريو، فقال إنه بينما يرحب بتحسّن المؤشرات المالية للمنظمة لعام ٢٠٠٦ مقارنة بعام ٢٠٠٥، فإن الوضع لا يزال حرجا للغاية، مما يحتّم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي حتى يمكن استمرار عمليات حفظ السلام وأنشطة المحكمتين الدوليتين. وأعرب عن تفهُّم مجموعته لكون الصحة المالية للمنظمة متطلبا ضروريا لاضطلاعها بولاياتها. ولذا تبذل الدول الأعضاء في مجموعة ريو قصارى جهدها للتسديد في المواعيد. إلا أن مشاكل الميزانيات المحلية والاحتياجات الطارئة، بما في ذلك الأمور المتعلقة بتخفيف حدة الفقر والطوارئ الإنسانية، قد أدّت في بعض الحالات إلى تأخر السداد. وفي حالات أخرى، قامت الدول بالسداد في المواعيد مقابل بعض التضحية.

١٦ - وأضاف قائلا إن تزايد المتأخرات المتصلة بتسديد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات ونظير المعدات المملوكة للوحدات أمر يدعو للقلق. فمن المهم إذن أن يجري تسديد المدفوعات للبلدان المساهمة بقوات لكي تواصل الوحدات التابعة لتلك البلدان مشاركتها في عمليات حفظ السلام واضطلاعها بالولايات المقررة. وأعرب عن أمل المجموعة في أن يستمر المنحى الإيجابي الذي اتخذته الاشتراكات الواردة إلى ميزانيتي المحكمتين الدوليتين في عام ٢٠٠٦، وترحيبها بالمعلومات التي قدّمها وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية عن الوضع المالي للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وتشجيعها للدول الأعضاء على تقديم الدعم لكفالة تنفيذ المخطط دون تأخير ووفقا لما قررته الجمعية العامة.

١٧ - **السيد شوي** هونغ - غي (جمهورية كوريا): أعرب عن سرور وفده لاستمرار ميل الدول الأعضاء في عام ٢٠٠٦ لتسديد أنصبتها المقررة خلال نفس سنة استحقاقها، مما أدى إلى ارتفاع مستوى الموارد النقدية المتاحة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧ عمّا كان عليه عند نهاية عام ٢٠٠٦، الأمر الذي يشير إلى انضمام المزيد من الدول الأعضاء إلى المسعى النبيل والقيّم المتمثل في جعل المنظمة أصح وأقوى ماليا.

١٨ - إلا أنه أعرب عن قلق وفده إزاء وصول إجمالي الاشتراكات غير المسددة لميزانيات حفظ السلام إلى ما يربو

على ١,٨ بليون دولار عند نهاية عام ٢٠٠٦. ومن شأن المشكلة المزمنة المتمثلة في المتأخرات أن تقوض عمليات حفظ السلام، بل وربما أن تعرّض استمرارها للخطر، بسبب القيود المفروضة على الاقتراض من بعثات حفظ السلام العاملة الأخرى وعلى استعمال الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. وأضاف أنه نظرا لتوقّع بلوغ ديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء ٥٨٩ مليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٧، فإن هناك خوفا من أن تتحوّل مشكلة التمويل إلى حلقة مفرغة. فلكي تكرّس الدول الأعضاء للمنظمة موارد يُعتدّ بها كلما طرأت الاحتياجات، يجب أن تكون واثقة من أن المبالغ ستُسدد لها في مواعيدها.

١٩ - وأعرب عمّا تشعر به حكومة جمهورية كوريا من قلق، نظرا لالتزامها التام بحقوق الإنسان وبمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية ضد الإنسانية، إزاء التدهور الشديد للحالة المالية للمحكمتين الدوليتين، إذ بلغت الاشتراكات غير المسددة ٥١ مليون دولار عند نهاية عام ٢٠٠٦، في مقابل ٢٥ مليون دولار عند نهاية العام السابق. وتطرّق إلى المخطط العام لتجديد مباني المقر، فأعرب عن خيبة أمل حكومة جمهورية كوريا لتلقّي معلومات مفادها أنه لم يقم سوى ٤٨ من الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها المقررة بالكامل بحلول الموعد النهائي في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، وأن ٢٤ من الدول الأعضاء لم تسدد أي مبالغ على الإطلاق. وحثّ باسم وفده الدول الأعضاء التي تستحق عليها اشتراكات غير مسدّدة للمحكمتين الدوليتين أو للمخطط العام لتجديد مباني المقر على الوفاء بالتزاماتها المالية في أقرب تاريخ ممكن. وأضاف أن جمهورية كوريا، التي كانت قد سدّدت جميع اشتراكاتها المقررة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧، تدرك أبعاد مهمة إعادة المركز المالي للأمم المتحدة إلى نصابه، وستواصل القيام بدورها في كفالة تمتع المنظمة بالصحة المالية والاستدامة الكاملة.

٢٠ - **السيد عفيفي** (مصر): أعرب عن تطلّع وفده إلى انعقاد اجتماع في الدورة الحالية يخصّص تحديدا لتطورات تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر.

٢١ - وذكّر بأن الجمعية العامة، في قرارها ٢٥١/٦١، قد وضعت ترتيبات خاصة لتمويل المخطط العام لتجديد مباني المقر لضمان ألا يتأخر التنفيذ وألا ترتفع التكلفة، فأعرب عن تطلّع وفده لتلقي مزيد من التفاصيل عن الاشتراكات الواردة وعن التوقّعات فيما يتعلق ببدء مرحلة التنفيذ. وأعرب عن ثقة وفده، الذي لم تبلغه سوى شائعات عن التقدم المحرز في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر، في أن الأمانة العامة ستقدّم تقريرا مرحليا وفقا لقرار الجمعية العامة المتعلّق بهذا الأمر. فالدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي قد سدّدت اشتراكاتها قبل الموعد النهائي المقرر، تنتظر وتستحق الحصول على معلومات واضحة وفي التوقيت السليم، وذلك رغم قصر الفترة الزمنية المتبقية أمام اللجنة في الجزء الثاني من الدورة الحادية والستين المستأنفة.

٢٢ - **السيد برتي أوليفا** (كوبا): قال إن الوضع المالي للمنظمة، برغم التحسن الطفيف الذي أشار إليه وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في الاجتماع الخمسين للجنة، ما زال يدعو للقلق. حيث أدى الاعتماد الشديد على تلقي اشتراكات عدد محدود من الدول الأعضاء إلى حالة من عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ في هذا الصدد. ففي العامين الماضيين كثيرا ما كان يشار إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ عند الحديث عن إصلاح المنظمة وإن لم يرد أي ذكر لجزء أساسي من النتائج - وهو الفقرة الفرعية ١٦١ (هـ) - والتي تتعهد فيها الدول الأعضاء بأن توفر للمنظمة موارد كافية وفي الوقت المطلوب على أن توضع في

الاعتبار ولاياتها وأولوياتها وأهدافها، فضلا عن الحاجة إلى ضبط الميزانية.

٢٣ - وأوضح أن البيانات المقدمة من وكيل الأمين العام لشؤون الميزانية تظهر أن أكبر مساهم في موارد المنظمة لم يتمكن من الوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في تلك الفقرة. ففي نهاية كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠٠٦ بلغت متأخرات مدفوعات هذا المساهم ٨٠,٦ في المائة للميزانية العادية و ٣٨,٥ في المائة لعمليات حفظ السلام وحدها و ٧٢,٥ في المائة للمحكمتين الدوليتين. وهذا الوضع أسوأ مما كان عليه الحال قبل حوالي عام. وكانت متأخرات الولايات المتحدة قد بلغت ٨١ في المائة من المدفوعات للميزانية العادية في أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠. وبعد سبعة أعوام ما زال الوضع على ما كان عليه. ومن غير المقبول من هذه الدولة العضو، التي يبلغ نصيبها المقرر ٢٢ في المائة، أي أقل بكثير من قدرتها على الدفع، ألا تفي بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة.

٢٤ - وأعلن أن كوبا ملتزمة حقا تجاه المنظمة. ففي آذار/مارس ٢٠٠٧ دفعت بالكامل حصتها في تكلفة المخطط العام لتجديد مباني المقر ودفعت جزءا من حصتها في الميزانية العادية؛ وستدفع عما قريب حصتها بالكامل. وتأتي هذه المدفوعات برغم الوضع الاقتصادي الصعب والقيود المالية الناجمة عن تشديد الحظر المفروض من قبل الولايات المتحدة منذ ٤٠ عاما على بلاده. ونظرا لأن كوبا مُنعت من استخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات الدولية، بما في ذلك دفع اشتراكاتها للمنظمات الدولية، فقد تعرضت دوما لتقلبات العملات وتأثرت قدرتها على الدفع. بل أكثر من ذلك فقد اضطرت إلى دفع نصيبها في ميزانية الأمم المتحدة عن طريق بلد ثالث.

٢٥ - وقد حال النظام الجديد الذي اعتمده مكتب وزارة خزانة الولايات المتحدة الأمريكية لمراقبة الأصول الأجنبية في أوائل عام ٢٠٠٦ لتشديد ملاحقته للأصول الكوبية هذا البلد من دفع مساهماته مباشرة للعديد من المنظمات الدولية في جنيف لأن خدمات الحساب الجاري المقومة بالدولار وبالفرنك السويسري التي كان يوفرها المصرف الاتحادي السويسري للنظام المصرفي الكوبي سحبت خشية فرض مزيد من الجزاءات. وكانت النتيجة أن كوبا لم تتمكن في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ من دفع مساهماتها لمنظمتين دوليتين تتخذان من سويسرا مقرا لهما وهما الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لأن كلتا المنظمتين كانت لها حسابات مع المصرف الاتحادي السويسري الذي رفض قبول تحويلات دولية من كوبا.

٢٦ - ولقيت المصير نفسه مدفوعات كوبا للاجتماعات المتعلقة باتفاقية الأسلحة التقليدية المعنية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية أوتاوا بشان الألغام المضادة للأفراد. فحيث أن الرسالة التي أخطرتها بمتأخراتها خيرتها بين الدفع في حسابات المنظمة في جنيف أو نيويورك، وحاولت كوبا أن تدفع في حساب المنظمة في نيويورك لكن التحويل رفض. ووفقا للمعلومات التي أبلغت للمصرف الكندي الذي طلبت منه كوبا القيام بالتحويل فإن الولايات المتحدة لا تقبل أي مدفوعات قادمة من كوبا.

٢٧ - ونبَّه إلى أن الوضع السالف ذكره هو مثال آخر على إهمال إدارة الرئيس بوش للأمم المتحدة وازدرائها. فهذه الإدارة لا تتورع عن تقويض دعائم المنظمة طالما يمكّنها ذلك من استمرار فرض حظرها الإجرامي على كوبا. وأعلن أن هذه الممارسة تشكِّل أيضا انتهاكا صارخا لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وللتعهد الذي قطعته حكومة

الولايات المتحدة على نفسها ألا تعيق عمل المنظمة، ولمبدأ عد التمييز بين الدول والمساواة بينها في الحقوق.

٢٨ - وأعرب عن شعور وفده بخيبة الأمل بسبب التأخر في تقديم تقرير الأمين العام بشأن تحسين الوضع المالي للأمم المتحدة (A/61/556) لأنه يستحق نقاشا مستفيضا وشاملا من خلال مشاورات غير رسمية وأن يدرج على نحو ملائم في مشروع قرار. وتود كوبا أن تؤكد استعدادها للوفاء بالتزاماتها المالية بالكامل وفى مواعيدها المحددة وبدون أي شروط، فهي ترى أن الوفاء بالالتزام القانوني بتمويل المنظمة هو أحد السبل الذي تعبر من خلاله الدول الأعضاء عن مساندتها السياسية للأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.